لقدر الماء فيه ورعاية وضع الاول ليست لهذه الاطلاق بل لترجيح الوضع وقد حققناه في الشفيع وقذف
الزبد قول ابي حنيفة ومحمد اذا اشتد اي صار مسكرا لا يشترط قذف الزبد ثم عينها حرام وان قذف الناس
من حال السكر عينها حرام وهذا مرفوع بان الله تعالى سماها رجسا وعليه انعقد اجماع الامة يكفر مستحلها
وسقط تقومها لانها ليست محرم الانتفاع بها ويجب شاربها وان لم يسكر ولا يؤثر فيها الطبخ ويجوز تخليلها
خلافا للثلاث في هذه عشرة احكام كالطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثيه وغلظ فاخا سدة وقع التهم
اي السكر وقع الزبيب بين واذا غلت واشتدت اي الصيرورة الى الظلاء وقع التهم وقع الزبيب
وهذا الاولى الظلاء وهو الباذق وهماع وكذا نقيع الزبيب وهذا النبيذ عند عبد الله السكر حلال لقوله
وتتخذون منه سكرا ورزقا حسنا واعلم ان هذه الاشربة انما تحرم عند ابي حنيفة اذا غلت واشتدت
وقذفت بالزبد وعندهما يكفي الاشتداد كما في الخمر وحرم الخمر اي فيكفي مسها فقط دخل المثلث
العنبي مشتدا اي يطبخ العنب حتى يذهب ثلثاه ثم يوضع حتى يغلي ويشتد وقذف بالزبد وكذا ان صب
فيها الماء حتى يرق بعد ما ذهب ثلثاه ثم يطبخ ادنى طبخة ويترك الى ان يغلي ويشتد ويقذف بالزبد وانما
حل المثلث عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد ومالك وان في رحمهم الله وينبذ التمر
والزبيب مطبوخا ادنى طبخة واشتد اذا شرب ما لم يسكر بلا لهو وطرب اي انما لجواز هذه الاشربة
اذا شربه ما لم يسكر لما القدوح الاصح وهو السكر حرام اتفاقا وشرط ان لا يشرب لقصد اللهو والطرب
بل لقصد التقوي والتداوي وهو ان يجمع بين ماء التمر والزبيب ويطبخ ادنى طبخة ويترك الى ان يغلي

ويشتد

ويشتد بلا لهو وطرب ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة وان لم يطبخ بلا لهو وطرب وظل الخمر
ولو بعلاج اي بالقاء شيء فيه وهذا احتراز عن قولهما ان في التخليل اذا كان بالقاء شيء لا يحل
اكل قوله واحدا وان كان بغير القاء شيء فيه فقوله له والانتباذ في الدباء والحنتم والمزفت والنقير
الدباء القرع والحنتم الجرة الخضراء والمزفت المطلي بالزفت اي القير والنقير الطرف الذي يكون من
الخشب المنقور اعلم ان الظروف كانت محنقة بالخمر فاذا حرمت الخمر حرم النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف
اذ الالف في الاستعمال لها تشبثا بشرب الخمر ولهذا هذه الظروف كانت فيها التي الخمر فلما مضت مدة اباح النبي
عليه السلام استعمال هذه الظروف فان التي الخمر قد زالت عنها وايضا في ابتداء تحريم شيء يبالغ ويشدد ليترك
الناس مرة فاذا تركوا الناس مرة لا تقرر الامر يزول التشديد بدون حصول المقصود ويكره شرب دردي
الخمر الا لاستشفاء به اي المراد بالكراهة الحرمة لان جنس هذا الخمر الا تذكر لفظ الكراهة الا الحرمة لعدم التيقن
القاطع فيه ولا يحد شاربه بلا سكر اي فان في الخمر اثما حد شربه القليل لان قليل الخمر يدعو الى الكثير ولا
كذلك في الدردي فاعتبر حقيقة السكر كتاب الصيد يحل صيد كل ذي ناب ومخلب من كلب
وباز ونحوها اي قد يرمي الذباح حتى في الناب وذي المخلب ثم اعلم ان الحشرات مستثنى لانه نجس العين
وابي يوسف استثنى الاسد لعلوق هيته والذئب لخساسته والبعض المعتاد به لخساسته والظاهر انه
لا احتياج الى الاستثناء فان الاسد والذئب لا يصيران معلمين لعلوق البهيمة والخساسة فلم يوجد شرط
حل الصيد شرط عليها او جرحها اي موضع منه اي هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)